الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 10 رجب 1426 هـ 16 اغسطس 2005 العدد 9758

بريد طباعة

منسوبو الراجحي يرفعون مناشدة لحل مشكلتهم العالقة منذ 4 أشهر

رفعوا أكثر من 600 برقية

جدة: سلطان العوبثاني
أبرق أكثر من 600 موظف من موظفي مؤسسة الراجحي التجارية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ـ كل على حدة ـ ناشدوا من خلالها العاهل السعودي التدخل لحل قضيتهم العالقة بين المؤسسة التي كانوا يعملون بها، وبنك البلاد.

وتأتي هذه البرقية مع الاقتراب من نهاية الشهر الرابع في وضع 1000 موظف وموظفة منسوبي مؤسسة الراجحي التجارية للصيرفة، الذين يعانون من شبح البطالة، على الرغم من وضوح البند الرابع في لجنة الخبراء لمجلس الوزراء السعودي، الذي تم اعتماده من المجلس في وقت سابق، والذي ينص على تحمل الشركة الجديدة (بنك البلاد) المبالغ التي تقدرها مؤسسة النقد السعودي المترتبة على فسخ العقود التي أبرمتها شركات ومؤسسات الصرافة المدمجة في بنك برأسمال 3 مليارات ريال سعودي نتيجة إيقاف عملها، كذلك تحمل تسوية جميع حقوق العاملين في تلك الشركات والمؤسسات، وفقاً لنظام العمل والعمال.

وجاء نص البرقية الموجهة للعاهل السعودي من موظفي مؤسسة الراجحي بالشكل الآتي: «سيدي لم نجد بعد الله لشكوانا غيركم معينا على الظلم الذي وقع علينا نحن موظفي مؤسسة الراجحي التجارية للصيرفة، بعد رفض بنك البلاد توظيفنا لديه وذلك حسب المرسوم الملكي، الذي يقضي بدمج المؤسسات في بنك البلاد وتوظيف موظفيها، علماً بأن الموظفين البالغ عددهم 1000 موظف يعولون أسرهم من رواتب هذه الوظائف، التي لم تصرف منذ 4 شهور».

من جهته، أوضح المستشار خالد أبو راشد، محامي موظفي مؤسسة الراجحي التجارية للصيرفة لـ«الشرق الأوسط»، أن 21 من أغسطس (آب) الجاري، موعد الجلسة القادمة أمام اللجنة الابتدائية في مكتب العمل، سيكون حاسماً لنهاية القضية.

وبين المحامي أبو راشد أن تأجيل جلسة يوم الاثنين الماضي يعود إلى تعذر موظف مكتب العمل في إبلاغ الطرف الآخر بالقضية بنك البلاد بموعد الجلسة، وعند سؤاله إذا كان مكتب العمل قدم تبريرات للأمر، أجاب: «مكتب العمل لا يقدم التبريرات في مثل هذه الحالات».

وأبدى أبو راشد تفاؤله بانتهاء القضية في وقت قريب، وقال: «صحيح أن هناك لجنة عمالية واحدة بمكتب العمل في جدة للنظر في القضايا، لكن أتمنى أن تتفهم اللجنة أوضاع هؤلاء الموظفين الذين يزيدون على 1000 موظف وموظفة، وتقوم بتسريع الجلسات، وأخذ العديد

من المرافعات شفهياً وعدم الدخول في دهاليز الروتين». وأكد المستشار القانوني خالد أبو راشد مطالبته لبنك البلاد في تعويض الموظفين عن الفترة التي انقضت من دون عمل، باعتبار أن خروجهم عن العمل كان ضد إرادتهم ورغبتهم، ويتحمل بنك البلاد مسؤولية الأمر، وعليه تعويضهم.

الجدير بالذكر، تدخل قضية موظفي مؤسسة الراجحي في نهاية شهرها الرابع من دون وجود بوادر تحرك من الطرف الآخر في القضية، بنك البلاد، بعد العديد من الخطابات التي وجهها الموظفون لكل من مكتب العمل، ومؤسسة النقد السعودي، وجمعية حقوق الإنسان، ووزير المالية.

وتزداد مع مرور الأيام الأوضاع السيئة لذوي وأسر الموظفين، في ظل بطالة 600 موظف رفض استقبالهم للعمل في بنك البلاد، و400 موظف آخر ما زالوا على رأس العمل في مؤسسة الراجحي للتجارة والصيرفة رغم وضوح قرار الدكتور هاشم يماني، وزير التجارة والصناعة، بإغلاق كافة مؤسسات الصرافة في 30 من يناير (كانون الثاني) الماضي، وينتظرهم نفس مصير زملائهم السابقين.

Like 0 Tweet Share

بريـد طبـاعة